معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة سرت

د. سالمة مسعود موسى
جامعة سرت

أ. سعاد عمر الغزال
جامعة الزيتونة

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي وهل هناك علاقة بين كلاً من نوع المبحوثين وسنوات الخبرة ووجهات نظر أعضاء هيئة التدريس نحو هذه المعوقات، ووضعت الدراسة تساؤل رئيسي: ما هي أهم معوقات معايير الاعتماد البرامجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟ وللإجابة على هذا التساؤل استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي لمجتمع الدراسة، وتم استخدام استمارة استبيان لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أهم معوق لتطبيق معايير الاعتماد البرامجي وهو افتقار منسقي الجودة إلى الخبرة في مجال الجودة.

المقدمة:

أصبحت الجودة وتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي، مجال لاهتمام الكثير من الجامعات، من أجل الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها، والوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية. يلعب التعليم دوراً حيوياً في تطور أي شعب، لذلك، هناك أهمية لكل من الكم (زيادة إمكانية الوصول) والجودة (أهمية وتميز البرامج الأكاديمية المقدمة) للتعليم العالي .

كما هو الحال في أي مجال آخر، تبقى طريقة تحسين الجودة هي نفسها.

العثور والتعرف على الاحتياجات الجديدة وتلبيتها من خلال منتجات وخدمات ذات معايير دولية، واستخدام نتائج التقويم من أجل التطوير والتحسين المستمر للبرنامج.

وبشكل عام تتشابه معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، أما جوانب الاختلاف فتكمن في أن معايير الاعتماد المؤسسي تشمل جميع الأنشطة والعمليات والوظائف التي تديرها المؤسسة. وفى حال الاعتماد البرامجي وهو موضوع بحثنا فإن بعض هذه الأنشطة والعمليات لها تأثير مباشر على عملية تنفيذ البرنامج الأكاديمي وبعضها الآخر يكون لها تأثير غير مباشر كما ورد في دليل ضمان جودة و اعتماد مؤسسات التعليم العالي، وتستند عملية تدقيق برامج الدراسة الجامعية على معايير عامة، إضافة إلى معايير أو متطلبات أخرى خاصة حسب طبيعة ومجال برنامج الدراسة الجامعية، حيث

يمكن أن تصدر هذه المعايير أو المتطلبات عن هيئات أو مؤسسات أو لجان محلية أو دولية متخصصة في مجال البرنامج المراد التدقيق عليه.

وجامعة سرت كأحد مؤسسات التعليم العالي تسعى كمثيلاتها من الجامعات الليبية للوصول إلى الاعتماد المؤسسي، وحتى يتحقق هذا الهدف، تعمل من خلال مكتب الجودة وتقييم الأداء بها، وأقسام الجودة بمختلف كلياتها إلى الحصول على الاعتماد البرامجي، بتحقيق تطبيق معايير هذا الاعتماد داخل كل قسم علمي، لمختلف الكليات التابعة لها.

تحديد مشكلة الدراسة:

تسعى جامعة سرت أن توفر لطلابها المستفيدين من خدماتها، المناخ والإمكانيات اللازمة لتنفيذ العملية التعليمية، ورغم الجهود التي يبذلها المسئولين والإداريين وأعضاء هيئة التدريس؛ للرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها جامعة سرت، إلا أن ذلك يواجه بصعوبات وعراقيل على كافة المستويات، وفي الدراسة الحالية سنحاول التعرف على أهم هذه المعوقات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، وبعد الاطلاع على عدد من الدراسات حول الجودة، وجدنا أن هناك معوقات كثيرة تقف أمام تطبيق الجودة ومعاييرها في جامعات مختلفة، عربية ومحلية، على سبيل المثال لا الحصر دراسة (العضاضي) والتي توصلت إلى أن من معوقات تطبيق الجودة في الجامعات السعودية هو ضعف الدعم المالي، وهذا اتفق مع دراسة (مرجين) على جامعة سرت، فهذه الدراسة ومن خلال الاطلاع على نتائجها ومقترحاتها، كانت أحد المبررات للقيام بهذه الدراسة، ومقارنة المعوقات التي توصل إليها الباحث في دراسته، مع وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية عن أهم معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي في جامعة سرت.

ومن هنا جاءت تساؤلات الدراسة:

1- ما أهم معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي في جامعة سرت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية؟

2- ما أكثر معوق في كل مجموعة من المعوقات التي حددت في الاستبيان، من وجهة نظر المبحوثين؟

4- هل هناك علاقة بين متغيري(النوع- سنوات الخبرة) ووجهات نظر المبحوثين حول معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- تسهم هذه الدراسة في زيادة المعرفة العلمية حول ماذا يقصد بالاعتماد البرامجي، وما هي أهم معاييره.

2- نقص الدراسات الميدانية حول موضوع معايير الاعتماد البرامجي، ومعوقاتها، وبالتالي فإن هذا البحث يعد إضافة أكاديمية، ومحاولة لسد النقص في هذا المجال.

3- ستساعد نتائج هذه الدراسة، المسؤولين في جامعة سرت على التعرف على بعض معوقات تطبيق نظام الجودة بشكل عام، ومعايير تطبيق الاعتماد البرامجي بشكل خاص.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، والمتمثلة في التالي:

1- التعرف على أهم معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي في جامعة سرت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية.

2- التعرف على العلاقة بين متغيري(النوع- سنوات الخبرة) ووجهات نظر المبحوثين حول معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي.

3- الخروج بنتائج وتوصيات، التي يمكن لمتخذي القرار في جامعة سرت الاسترشاد بها في تطوير نظام الجودة بكلياتها.

حدود الدراسة:

1- الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة على معرفة معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي بجامعة سرت.

2- الحد البشري: أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة سرت.

3- الحد المؤسسي: كلية التربية جامعة سرت.

4- الحد الزماني: بدأت الدراسة الميدانية(توزيع الاستبيان وتفريغة باستخدام برنامج spss من (2019-6-29) حتى (4-7-2019).

مفاهيم الدراسة:

1- المعوقات: معوقات مؤسسية: العقبات التي تعترض سبيل المؤسسات، وتعني بالإنجليزية intuitional Impediments (ابن منظور، بن مكرم، دت)

وفي الدراسة الحالية نقصد بها، كل ما من شأنه أن يعيق أو يحد من عملية تطبيق معايير الاعتماد البرامجي في جامعة سرت، سواء متعلق الأمر بالصعوبات البشرية أو المالية أو المادية، وفي الدراسة الحالية قسمنا المعوقات إلى خمس مجموعات(الجوانب القيادية– أعضاء هيئة التدريس– منسقين الجودة بالأقسام العلمية– البنية المادية للبرنامج العلمي– الشؤون الطلابية).

2– المعيار: هي المواصفات اللازمة للتعليم الذي يمكن قبوله؛ لضمان جودة وزيادة فعاليته وقدرته على المنافسة، ومقياس مرجعي يمكن الاسترشاد به عند تقييم الأداء الجامعي، وذلك من خلال مقارنته مع المستويات القياسية المنشودة. (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2008، ص12)

وهنا المقصود بالمعيار، المقياس الذي وضعه المركز الوطني لضمان الجودة لتقييم البرامج التعليمية في الجامعات الليبية.

3– الاعتماد: لغة هو "الثقة، واعتمد الشيء أي وافق عليه، ويعني بالإنجليزية Accreditatatian إقرار، أو قبول الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية، بعد أن توافرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهمات. (قاسم، أمجد،2012)

واصطلاحاً، هي مجموع الإجراءات والعمليات التي يقوم بها المركز من أجل التأكد من أن المؤسسة قد حققت شروط ومواصفات الجودة وضمانها المعتمدة، وأن برامجها تتوافق والمعايير المعتمدة المعلنة.(المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2008، ص15)

وفي الدراسة الحالية نقصد بالاعتماد، هو استيفاء كليات جامعة سرت لكل شروط ومواصفات الجودة المعتمدة من قبل المركز الوطني للجودة واعتماد المؤسسات التعليمية.

4– الاعتماد البرامجي: هو تقييم البرامج بمؤسسة حاصلة على الاعتماد المؤسسي؛ للتأكد من جودة هذه البرامج، ومدى تحقيقها لمتطلبات الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير والضوابط المحلية، والاعتراف بأن البرنامج التعليمي بها قد حقق أو وصل إلى الحد الأدنى على أقل تقدير من معايير الكفاية، والجودة الموضوعة سلفاً من قبل المركز.(المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2008، ص 17)

وهنا نقصد به حصول البرامج التعليمية للكليات على الاعتماد بعد موافاتها بشروط ومعايير الجودة.

ونقصد بالبرنامج التعليمي "هو تخصص علمي يتضمن المناهج والمتطلبات الأكاديمية والبحثية للحصول على مؤهل أكاديمي". (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2016، ص4)

الدراسات السابقة:

1- دراسة سعيد بن علي العضاضي، بعنوان: " معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي (2012).هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد استبانه مكونة من قسمين، القسم الأول يحتوي على البيانات الأولية، والقسم الثاني يحتوي على المعوقات موضوع الدراسة، وتم تحديد مجتمع الدراسة جميع أعضاء هيئة التدريس من الكليات النظرية بجامعة الملك خالد، وقد بلغ حجم العينة(204)، وتم الخروج بنتائج أهمها أن أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة (ضعف إدراك مفهوم التعلم مدى الحياة، ضعف الدعم المالي للأبحاث العلمية، ضعف إمكانيات المكتبات)، وجود اختلاف بين المجموعات الرئيسية وفقاً للتخصص، ووجود فروق في تقدير درجة الأهمية للمعوقات التنظيمية، وخدمة المجتمع ترجع إلى خبرة عضو هيئة التدريس.(العضاضي،2012،ص67)

2 – دراسة عبدالله عبدالكريم " بعنوان مدى توافر أسس إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الليبية للعام (2013)". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافر أسس ومفهوم إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الليبية من وجهة نظر الأكاديميين الليبيين، وما هي مقترحاتهم لتطوير العملية الإدارية بالجامعات الليبية، وتم اعتماد استمارة الاستبيان لتجميع البيانات من عينة الدراسة البالغة 198 أكاديمي ولاختبار فرضيات الدراسة استخدم الباحث التحليل الإحصائي وأشارت نتائج الدراسة إلى توافر أسس مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالجامعات الليبية بدرجة قليلة مع وجود اختلافات في وجهة نظر الأكاديميين حول هذه النتيجة تعود لمتغيرات العمر والمؤهل والخبرة وكانت مقترحات الأكاديميين توصي على أهمية تطوير وإعادة هيكلة النظم الإدارية بالجامعات الليبية بالكيفية التي تسمح بتبني الأساليب الحديثة في مجالات الإدارة. (محمد، 2013)

3- دراسة محمد جبر دريب، بعنوان: " معوقات ومتطلبات الجودة والتطبيقات الإجرائية لضمانها في العملية التعليمية (2014). استهدفت الدراسة عرض مفهوم الجودة وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، وتقديم نموذج مقترح للتطبيقات الإجرائية؛ لضمان جودة التعليم الجامعي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن

تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي ليس شعارات ترفع، وليس نظريات دون تطبيق على أرض الواقع، أنه دراسة وتحليل لواقع التعليم الجامعي، وتهيئة هذا الواقع لتطبيق معايير الجودة الشاملة، وإن تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لتحقيق مستوى جيد من النوعية في التعليم الذي يمر بمرحلة من عدم الاستقرار، وقد تعترض سبيله بعض المعوقات. وتم تحديد (20) معوق من هذه المعوقات.(دريب،2014،ص83)

4- دراسة قاسم العنزي وآخرون، بعنوان: " واقع استخدام الاعتماد الأكاديمي في العملية التعليمية، دراسة تجريبية لعينة من كليات جامعة الكوفة (2015).هدفت الدراسة إلى التعرف على وقياس إمكانية استخدام معايير الاعتماد الأكاديمي؛ لتحسين العملية التعليمية في جامعة الكوفة. وتكون مجتمع الدراسة من التدريسيين في (14) كلية، أما عينة الدراسة فكانت(80) تدريسي من العمداء ومعاونيهم ورؤساء الأقسام العلمية، وتوصل الباحثون إلى أن الأساتذة بالكليات عينة البحث قد أخذوا بعين الاعتبار تلك المعايير، إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب للبعض منها.(العنزي، والكرعاوي، والحبوري،2015، ص 191).

5- دراسة صليحة رقاد، ياسين لعكيكزة، بعنوان: " معوقات تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية (2016). هدفت الدراسة للتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعات العمومية الجزائرية من وجهة نظر مسئولي وحدات ضمان الجودة بها، ولتحقيق هذا الهدف تم تطبيق الاستبانة كأداة قياس.

وقد توصلت الدراسة إلى تحديد جملة من المعوقات كان أهمها، عدم وضوح سياسة تطبيق نظام ضمان الجودة، وعدم حرص وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي على توثيقها، عدم حرص الإدارة العليا للجامعة على إدماج خلية ضمان الجودة في الهيكل التنظيمي للجامعة، و عدم منح الصلاحيات الكافية لمسئول وحدة ضمان الجودة لأداء مهامه.(رقاد، لعكيكزة،2016 ، ص107).

6- دراسة حسين سالم مرجين، بعنوان" برامج الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية" : التحديات والآفاق، جامعة سرت نموذجاً(2017).هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الجودة وضمانها في جامعة سرت، والتعرف على التحديات التي واجهت الجامعة في تطبيق الجودة وضمانها، واعتمد الباحث على الزيارات الميدانية والاطلاع على الوثائق والأدلة، وتوصل إلى نتائج أهمها أن للجامعة خطة إستراتيجية وتنفيذية لتحقيق الأهداف في كل الإدارات والمكاتب والكليات، أما الصعوبات التي واجهت تطبيق برامج الجودة في جامعة سرت، أهمها عدم تخصيص بند للإنفاق على برامج الجودة، عدم تقييم وتطوير البرامج التعليمية بشكل دور ومنتظم، عدم الاستقرار الإداري والأكاديمي،

والتغيير المستمر خاصة في القيادات العليا، الحاجة إلى الحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين.(مرجين، 2017)

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة استخلصنا الآتي:

1- أغلب الدراسات تناولت موضوع الجودة الشاملة، ومن ضمنها الاعتماد البرامجي، ما عدا دراسة (العنزي وآخرون) فقد تناولت الاعتماد الأكاديمي، وهنا تشابهت مع الدراسة الحالية.

2- تنوع مكان الدراسة في جامعات دول عربية مختلفة، ودراستان محليات، واحدة على الجامعات الليبية وأخرى على جامعة سرت قام بها رئيس جمعية الجودة الدكتور(حسين مرجين)،

3- قامت الدراسات السابقة على الأكاديميين كمجتمع بحث أخذت منه عينات الدراسة، كدراسة (العضاضي) ودراسة (عبد الله) على أعضاء هيئة التدريس، أيضاً في دراستنا الحالية تمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت.

ودراسة(رقاد، ولعكيكزة) على مسؤولي وحدات الجودة، ودارسة (العنزي) على العمداء ورؤساء الأقسام العلمية.

4- تنوعت مناهج البحث التي اتبعها الباحثين في الدراسات السابقة بين المنهج الوصفي التحليلي ، والمنهج التجريبي، وتحليا الوثائق والمستندات، كما في دراسة(حسين مرجين).

واتبعنا في دراستنا الحالية المنهج الوصفي التحليلي.

5- أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة فيما يخص المعوقات والصعوبات التي واجهت الجامعات والكليات مكان الدراسة فيما يخص الجودة بشكل عام أو تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي خاصة هي، ضعف الدعم المالي للأبحاث العلمية، عدم اقتناع الإدارة بفلسفة الجودة، عدم وضوح معايير ومقاييس الجودة، عدم تطوير وتحديث البرامج العلمية، والمركزية في اتخاذ القرارات، عدم الاستقرار الإداري والأكاديمي والتغيير المستمر في القيادات العليا.

6- استفدنا من الدراسات السابقة في صياغة تساؤلات الدراسة، واختيار محاور معوقات الاعتماد الأكاديمي لأسئلة الاستبيان، ووضع حدود للدراسة الحالية.

واختلفنا مع الدراسات السابقة في تحديد مكان الدراسة ومجتمع الدراسة اقتصر على أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، كما أن موضوع الدراسة اتفق مع دراسة (العنزي وآخرون) رغم إن الاعتماد البرامجي في بعض الدول يسمى بالاعتماد الأكاديمي، والبعض يعتبره أحد أنواعه.

الإطار النظري للدراسة

مفهوم الجودة:

تعددت وتباينت تعريفات الجودة وفقاً لاختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين في هذا الموضوع، وحتى يمكن قياس الجودة لا بد من الاتفاق على تعريف واضح لها داخل أي مؤسسة.

الجودة في اللغة العربية يردها المعجم الوسيط إلى فعلها الثلاثي جاد ومصدره مجودة، بمعنى صار جيداً، ويقال جاد العمل فهو جيد وجاد الرجل أتى بالجيد من قول وعمل.(مجمع اللغة العربية، 2011)

أما اصطلاحاً فالجودة Quality من الكلمة اليونانية Qualitas التي تعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء ودرجة صلابته، وكانت تعني قديماً الدقة والإتقان، ويستخدم مصطلح الجودة للدلالة على أن المنتوج جيد، أو الخدمة جيدة.(الدراكة، وستلي، 2002، ص15)

أما المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، فقد عرف الجودة بأنها" الدقة والإتقان عبر الالتزام بتطبيق المعايير القياسية في الأداء". (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، 2016، ص9)

مر مفهوم الجودة بمراحل تاريخية، مرحلة ما قبل الثورة الصناعية، بعد الثورة الصناعية، الإدارة العلمية، الرقابة الإحصائية على الجودة، مرحلة تأكيد الجودة، حيث شهدت هذه المرحلة تطور أساليب الرقابة على الجودة، مما أدى إلى ظهور مفاهيم تؤكد على ضمان الجودة لتحسين المنتوجات.(العزاوي،2005،ص15)، حيث عرف مصطلح تأكيد الجودة بنه " تنفيذ وتشغيل مجموعة خاصة من الوسائل والتجهيزات المعدة والمنظمة، بهدف تقديم ضمان وثقة بالحصول على الجودة بانتظام".(قادة، 2011،ص7). وآخرها مرحلة إدارة الجودة الشاملة، حيث ظهر هذا المفهوم بعد عام 1980، ولم يعد ينظر إلى الجودة من الزاوية الضيقة " المطابقة للمواصفات" بل أصبح النظر إليها كجزء متداخل ومترابط بجميع الأنشطة في المؤسسات.

الاعتماد الأكاديمي:

تعرف المؤسسة الدولية الاعتماد بأنه" الاعتراف العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوفر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها للتطوير نحو الأفضل لهذا البرنامج باستمرار، ويعد ذلك ضرورياً لسببين هما: (إدريس، وأحمد، والأختر، 2012، ص51)

1- أن تتحمل المؤسسات الأكاديمية المسؤولية باستمرار أمام بعضها؛ لتحقيق أهداف واضحة ومحددة من خلال برامج تعليمية مناسبة.

2- التأكد من مدى التزام هذه المؤسسات ببرامج ذات معايير محددة ومقبولة سلفاً.

أما وكالات الاعتماد هي منظمات (أو هيئات) تضع معايير التشغيل للمؤسسات والبرامج التعليمية أو المهنية، وتحدد مدى استيفاء تلك المعايير، وتعلن النتائج التي توصلت إليها تلك الوكالات لعامة الناس.

أنواع الاعتماد الأكاديمي:

هناك ثلاثة أنواع من الاعتماد الأكاديمي و هي: (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2016، ص 20).

أ . الاعتماد المؤسسي

حيث يتم اعتماد المؤسسة ككل وفقاً لمعايير محددة، تشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات انجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من المكونات أي أنه يركز على التقويم الشامل، للخصائص المؤسسية المتمثلة بالسلطة القانونية والإدارية التي تحكم المؤسسة، ومدى قوة ثبات مصادر التمويل ونظام القبول والخدمات الطلابية، وفعالية المؤسسة وكفايتها، كذلك علاقة المؤسسة بالمجتمع المستفيد من خدماتها التعليمية، وعادة ما تقوم بهذا النوع من الاعتماد إحدى هيئات الاعتماد المختصة وفقا لمراحل والخطوات المتعارف عليها واستنادا إلى المعايير والمؤشرات والأدلة، وقواعد التقدير ذات العلاقة بكل مجال من مجالات أداء المؤسسة التعليمية ثم تقرر نتيجتها إن تلك المؤسسة قد استوفت الحد الأدنى من المعايير فتصبح بالتالي معتمدة لفترة زمنية محددة مسبقاً من المركز.

ب . الاعتماد البرامجي (التخصصي):

هو الاعتراف بالبرنامج الأكاديمي في المؤسسة التعليمية أو أحد أقسامها، والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة، ويطلق على هذا النوع من الاعتماد في نطاق التعليم الأمريكي بالاعتماد التخصصي، ويطلق على الهيئات التي تقوم بمنح هذا النوع من الاعتراف بهيئات الاعتماد التخصصي، أما في ليبيا فيطيق عليها مركز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية، وتتولى مؤسسات الاعتماد البرامجي التخصصي مسؤولية الفحص والتقويم، لأحد الجوانب أو المكونات، أو البرامج التخصصية، أو حتى المقررات داخل المؤسسة التعليمية وتتم وفق مراحل وخطوات متعارف عليها ووفق المعايير والمؤشرات المحددة مسبقاً لهذا الغرض.

يتضمن هذا النوع ثمانية معايير: التخطيط والتنظيم الإداري، البرنامج التعليمي، هيئة التدريس والكوادر المساندة، الشؤون الطلابية، المرافق وخدمات الدعم التعليمية، البحث العلمي، خدمة المجتمع والبيئة، ضمان الجودة والتحسين المستمر، ومكونة من (134) مؤشراً.

ج. الاعتماد المهني:

يختص الاعتماد المهني بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة، ويركز بشكل أساس على الخريج وصلاحيته لممارسة مهنته، ويمنح هذا النوع من الاعتماد من قبل مؤسسات الاعتماد التي أعدت لهذا الغرض كالنقابات والاتحادات أو الروابط المهنية الخاصة بمهنة، كالعلوم الطبية، والمهنية والتدريس والمحاماة والهندسة وإدارة الأعمال.

أهمية الاعتماد الأكاديمي (البرامجي):

يمثل الاعتماد الأكاديمي عملية تطبق من خلال آلية محددة لإضفاء الشرعية على الجهة طالبة الاعتماد من قبل الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد، والذي يبين فيه بأن الجهة الطالبة للاعتماد قادرة على تحقيق أهدافها من خلال برامجها الأكاديمية، وتنظيماتها الإدارية والمالية والبيئية والبحثية، والوسائل والتجهيزات العلمية المتوفرة بالاستناد إلى عدد من المعايير، والمقاييس الواضحة المعالم، ووفق إجراءات وتعليمات معدة مسبقاً، وتتبع أهمية مثل هذه التعليمات والضوابط من أهمية المؤسسة التعليمية في خدمة المجتمع، إذ إن غياب القوانين، والتعليمات والإجراءات التنظيمية يعني توفر مجالاً من الفوضى الأدائية التي تؤثر سلباً على مستويات الأداء التعليمي، وجودته وبالتالي تترك أثرا عكسياً على المجتمع، وانطلاقاً من مبدأ حماية المجتمع من خلال المحافظة على مخرجات التعليم جاءت أهمية الاعتماد الأكاديمي والرقابة ضمن المعايير المحددة للجهات التعليمية.(محمود،2001، ص83).

أهداف الاعتماد الأكاديمي (البرامجي):

الهدف من وراء حصول أي مؤسسة تعليمية على الاعتماد هو: (الحمالي،2008،ص9)

1- التحقق من أن المؤسسة أو برنامج التعليم العالي يحقق الحد الأدنى من المعايير.

2- مساعدة الطلبة الجدد على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج مقبولة.

3- مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تحديد الساعات المقبولة عند انتقال الطلبة بين المؤسسات.

4- تطوير أهداف للتحسين الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الضعيفة، والحث على الرقي بالمعايير في مؤسسات التعليم العالي.

5- إشراك أعضاء هيئة التدريس والعاملين جميعاً في التخطيط والتقييم المؤسسي.

معايير الاعتماد البرامجي:

قسم المركز الوطني للجودة معايير الاعتماد الأكاديمي إلى قسمين هما: (المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2016، ص29،23، 30).

أولاً: محاور الاعتماد البرامجي للدراسة الجامعية، وقسمت إلى ست محاور كالتالي:

المحور الأول: البرنامج التعليمي.

المحور الثاني: هيئة التدريس.

المحور الثالث: خدمات الدعم التعليمية.

المحور الرابع: الشؤون الطلابية.

المحور الخامس: المرافق.

المحور السادس: ضمان الجودة والتحسين المستمر.

ثانياً: محاور الاعتماد البرامجي للدراسات العليا، وقسمت إلى خمس محاور كالتالي:

المحور الأول: مواصفات البرنامج التعليمي.

المحور الثاني: اللوائح والنظم التعليمية.

المحور الثالث: المصادر والتقنيات التدريسية.

المحور الرابع: الإدارة الأكاديمية.

المحور الخامس: ضمان الجودة والتحسين المستمر.

معوقات تطبيق معايير الاعتماد:

الجودة وتطبيقها في أي جامعة أو كلية تواجه العديد من الصعوبات والتحديات على مختلف الأصعدة، وحاولنا هنا ذكر أهمها: (قادة، 2011، ص27)

1- عدم التزام الإدارة العليا بتطبيق برنامج إدارة الجودة.

2- عدم الحصول على مشاركة الموظفين في برنامج الجودة.

3- توقع نتائج فورية وليس على المدى البعيد.

4- اعتماد المؤسسة على خبراء بالجودة أكثر من اعتمادها على الأشخاص العاديين.

5- ضعف الاهتمام بالبحث والتطوير.

5- الافتقار إلى العمل الجماعي.

الإجراءات المنهجية:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اتبعنا مجموعة من الإجراءات المنهجية، متمثلة في الخطوات التالية:

1- المنهج المتبع في الدراسة:

الدراسة من نوع الدراسات الوصفية، التي توصف واقع تطبيق معايير الاعتماد البرامجي، من خلال التعرف على أهم معوقات تطبيق هذه المعايير في جامعة سرت، من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية.

واستخدام المسح الاجتماعي لمجتمع الدراسة .

2- مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هم أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة سرت وعددهم(54) عضو هيئة تدريس.

3 – فروض الدراسة:

1 – هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الجنس (النوع) ومعوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي؟

2 – هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس ومعوقات تطبيق الاعتماد البرامجي؟

الأساليب المستخدمة:

تم تحليل البيانات باستخدام حزمة البيانات الاجتماعية spss– التكرارات والنسب المئوية – المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.– مربع كأي تربيع لاختبار الفروض.

4- أداة جمع البيانات:

تم تصميم استمارة استبيان، من خلا الاطلاع على الدراسات السابقة ودليل المركز الوطني للجودة، وأدلة الجمعية الليبية للجودة، تضمنت ست محاور: المحور الأول متعلق ببيانات أولية، والمحاور الخمسة الباقية تضمنت معوقات الاعتماد البرامجي داخل للدراسة الجامعية، وهي(الجوانب القيادية، أعضاء هيئة التدريس، منسقين الجودة بالأقسام العلمية، البنية المادية، الشؤون الطلابية، كل مجموعة مكونة من أربع أسئلة.

وتم توزيع الاستبيان على عدد من المحكين للتأكد من صدقة قبل التوزيع النهائي، ولحساب معامل الثبات تم استخدام معامل(الفا كرونباخ) ، وتبين أن معامل الثبات بلغ(0.70). أما التوزيع الفعلي على المبحوثين كان العدد (48) مبحوث من أصل(54)، ويرجع السبب في كذلك لعدم تواجد أعضاء

هيئة التدريس بالكامل في فترة توزيع الاستبيان، وهي فترة نهاية الامتحانات النهائية لفصل الخريف 2019/2018.

الجدول رقم (1) يوضح توزيع المبحوثين حسب الأقسام العلمية

القسم	رياض الأطفال	علم النفس	التخطيط والإدارة	اللغة العربية	معلم فصل	اللغة الإنجليزية	الرياضيات	الحاسوب	الأحياء	الكيمياء	القسم العام	المجموع
العدد	5	9	6	5	2	5	3	4	4	2	3	48
النسبة%	10.8	18.8	12.5	10.4	4.2	10.4	6.3	8.3	8.3	4.2	6.3	100

من خلال الجدول السابق يتبين لنا توزيع المبحوثين حسب أقسامهم العلمية، حيث كانت أكثر نسبة من قسم علم النفس (18.8%)، يليها قسم التخطيط والإدارة بنسبة 12.5، بينما نسب باقي الأقسام جاءت متقاربة، حيث جاء قسمي معلم الفصل والأحياء أقل نسبة وهي 4.2%.

الجدول رقم (2) يوضح توزيع المبحوثين حسب النوع

النوع	العدد	التكرار %
ذكور	6	12.5
إناث	42	87.5
المجموع	48	100

الجدول السابق يوضح توزيع المبحوثين حسب نوع المبحوثين، جاءت النسبة الأعلى للإناث بنسبة بلغت 87.5%، بينما نسبة الذكور بالمقارنة بالإناث كانت قليلة جداً وهي12.5%.

الجدول رقم (3) يوضح توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	26	54.2
5 سنوات فأكثر	22	45.8
المجموع	48	100

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين لديهم خبرة أقل من خمس سنوات وذلك بنسبة 54.2%، بينما ما نسبتهم 45.8% كانت خبرتهم خمس سنوات وأكثر.

الجدول رقم (4) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور الجوانب القيادية

الجوانب القيادية	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%			
عدم وجود ثقافة الجودة عند المسئولين	22	45.8	23	47.9	3	6.3	2.40	0.61	2
عدم قناعة بعض المسئولين بتطبيق معايير الجودة	23	47.9	22	45.8	3	6.3	2.42	0.61	1
التغيير المستمر للمسئولين في الكلية والأقسام	18	37.5	18	37.5	12	25	2.13	0.79	4
وجود غموض لدى بعض المسئولين حول تطبيق الجودة	17	35.4	26	54.2	5	10.4	2.25	0.64	3

يتبين لنا من الجدول السابق أن المبحوثين يروا بأن هناك معوقات لتطبيق معايير الاعتماد البرامجي من الجانب القيادي للجامعة والكلية والأقسام العلمية، حيث جاءت أعلى نسبة لفقرة عدم قناعة بعض المسئولين بتطبيق معايير الجودة، وذلك بمتوسط حسابي(2.42)، تلتها عدم وجود قناعة لديهم بتطبيق معايير الجودة، وذلك بمتوسط حسابي(2.40)، أما التغيير المستمر في الكلية والأقسام فرأى المبحوثين أنه أقل معوق لتطبيق معايير الاعتماد البرامجي، وجاء بمتوسط حسابي (2.13).

الجدول رقم (5) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور أعضاء هيئة التدريس

أعضاء هيئة التدريس	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%			
عدم وجود سياسات مناسبة لاختيار أعضاء هيئة التدريس	30	62.5	12	25	6	12.5	2.50	0.72	1
عدم وجود خطط واضحة للتطوير المهني لهم	23	47.9	23	47.9	2	4.2	2.44	0.58	3
ضعف التوازن بين عدد أعضاء هيئة التدريس والطلبة	27	56.3	18	37.5	3	6.3	2.50	0.62	2
قلة استخدام التكنولوجيا من قبل أعضاء هيئة التدريس	28	58.3	20	41.7	0	0	2.58	0.50	4

اتضح من الجدول السابق أن قلة استخدام التكنولوجيا من قبل أعضاء هيئة التدريس، هي أكثر معوق يعيق تطبيق معايير الاعتماد البرامجي، وجاء بمتوسط حسابي(2.58)، بينما رأى المبحوثين أن عدم وجود خطط واضحة للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس هي أقل معوق بمتوسط حسابي(2.44).

الجدول رقم (6) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور منسقين الجودة

منسقين الجودة في الأقسام العلمية	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%			
انعدام الحوافز المعنوية والمالية للمنسقين	30	62.5	12	25	6	12.5	2.50	0.72	2
زيادة العبء التدريسي لمنسق الجودة	15	31.3	31	64.6	2	4.2	2.27	0.54	3
الافتقار إلى الخبرة في مجال الجودة	34	70.8	13	27.1	1	2.1	2.69	0.51	4
قلة اعتماد المنسقين على العمل الجماعي	22	45.8	18	37.5	8	16.7	2.29	0.74	1

يتبين من الجدول السابق أن افتقار المنسقين إلى الخبرة في مجال الجودة هو أكبر معوق يعيق تطبيق معايير الاعتماد البرامجي بمتوسط حسابي بلغ(2.69)، وأقل معوق هو زيادة العبء التدريسي لمنسق الجودة بالقسم، بمتوسط حسابي(2.27) وانحراف معياري(0.54).

الجدول رقم (7) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور البنية المادية للبرنامج التعليمي

البنية المادية للبرنامج التعليمي	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%			
عدم توفر العدد الكافي من الكتب والمراجع العربية والانجليزية	25	52.1	20	1.7	3	6.3	2.46	0.62	1
عدم جاهزية المعامل والمختبرات وفقاً للبرنامج التعليمي	29	60.4	19	39.6	0	0	2.60	0.49	3
عدم توفر القاعات الدراسية المناسبة والملائمة للطلبة	29	60.4	19	39.6	0	0	2.60	0.49	3
عدم ملائمة البرنامج التعليمي للإمكانيات المتوفرة	26	54.2	22	45.8	0	0	2.54	0.50	2

كما مبين في الجدول أعلاه أن عدم جاهزية المعامل والمختبرات وفقاً للبرنامج التعليمي، وعدم توفر القاعات الدراسية المناسبة للطلبة كمعوقين جاءا في المرتبة الأولى من وجهة نظر المبحوثين

بمتوسط حسابي 2.60 وانحراف معياري(0.49)، وأقل معوق هو عدم توفر العدد الكافي من الكتب والمراجع باللغة العربية والانجليزية بمتوسط حسابي(2.46) وانحراف معياري(0.46).

الجدول رقم (8) يوضح المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحورالشؤون الطلابية

الشؤون الطلابية	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%			
الافتقار إلى معايير واضحة للانتقال من وإلى البرنامج التعليمي	29	60.4	19	39.6	0	0	2.60	0.49	3
القصور في تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي	24	50	24	50	0	0	2.50	0.51	2
عدم وجود آلية لاكتشاف الطلاب المتميزين	29	60.4	18	37.5	1	2.1	2.58	0.54	1
عدم وجود برامج وخطط لرعاية الطلاب المتفوقين	38	79.2		18.8	1	2.1	2.58	0.54	1

تبين من الجدول السابق أن الافتقار إلى معايير واضحة للانتقال من وإلى البرنامج التعليمي هو أكبر معوق يعيق تطبيق معايير الاعتماد البرامجي في محور الشؤون الطلابية، وذلك بمتوسط حسابي(2.60) وانحراف معياري (0.49)، وأقل معوق في نفس المحور هو القصور في تطبيق نظلم الارشاد الأكاديمي جاء بمتوسط حسابي 2.50 وانحراف معياري(0.51).

الجدول رقم (9) يوضح العلاقة بين النوع والجوانب القيادية

الجوانب القيادية	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		قيمة كا2	Df	مستوى الدلالة
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			
عدم وجود ثقافة الجودة عند المسؤولين	3	19	2	21	1	2	1.52	2	0.46
عدم قناعة بعض المسؤولين بتطبيق معايير الجودة	2	21	4	18	0	3	1.38	2	0.50
التغيير المستمر للمسؤولين في الكلية والأقسام	3	15	1	7	2	10	1.27	2	0.53
وجود غموض لدى بعض المسؤولين حول تطبيق الجودة	2	15	3	23	1	4	0.82	2	0.86

يبين لنا الجدول السابق أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كلاً من النوع والجوانب القيادية كمعوق لتطبيق معايير الاعتماد البرامجي، حيث كانت كل الفقرات أكبر من (0.05).

الجدول رقم (10) يوضح العلاقة بين النوع وأعضاء هيئة التدريس

أعضاء هيئة التدريس	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		قيمة كا2	Df	مستوى الدلالة
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			
عدم وجود سياسات مناسبة لاختيار أعضاء هيئة التدريس	4	26	2	10	0	6	1.06	2	0.58
عدم وجود خطط واضحة للتطوير المهني لهم	4	19	2	21	0	2	1.09	2	0.57
ضعف التوازن بين عدد أعضاء هيئة التدريس والطلبة	3	24	3	15	0	3	0.76	2	0.68
قلة استخدام التكنولوجيا من قبل أعضاء هيئة التدريس	3	25	3	17	0	0	0.19	1	0.65

تبين من الجدول السابق أنه ليست هناك علاقة بين النوع بالنسبة للمبحوثين ووجهات نظرهم حول معوق أعضاء هيئة التدريس.

الجدول رقم (11) يوضح العلاقة بين النوع ومنسقي الأقسام العلمية

منسقين الجودة في الأقسام العلمية	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		قيمة كا2	Df	مستوى الدلالة
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			
انعدام الحوافز المعنوية والمالية للمنسقين	5	25	1	11	0	6	1.52	2	0.46
زيادة العبء التدريسي لمنسق الجودة	3	12	3	28	0	2	1.28	2	0.52
الافتقار إلى الخبرة في مجال الجودة	3	31	3	10	0	1	1.89	2	0.38
قلة اعتماد المنسقين على العمل الجماعي	3	19	2	16	1	7	0.05	2	0.97

يتضح من الجدول أعلاه أنه لا توجد علاقة بين نوع المبحوثين ووجهات نظرهم حول منسقين الجودة بالأقسام العلمية.

الجدول رقم (12) يوضح العلاقة بين النوع والبنية المادية للبرنامج التعليمي

البنية المادية للبرنامج التعليمي	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		قيمة كا2	Df	مستوى الدلالة
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			
عدم توفر العدد الكافي من الكتب والمراجع العربية والانجليزية	5	20	0	20	1	2	5.33	2	0.06
عدم جاهزية المعامل والمختبرات وفقاً للبرنامج التعليمي	5	24	1	8	0	0	1.50	1	0.22
عدم توفر القاعات الدراسية المناسبة الملائمة للطلبة	4	25	2	17	0	0	0.11	1	0.73
عدم ملائمة البرنامج التعليمي للإمكانيات المتوفرة	2	24	4	18	0		1.19	1	0.27

يتبين من الجدول السابق أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كلاً من النوع والبنية المادية للبرنامج التعليمي.

الجدول رقم (13) يوضح العلاقة بين النوع والشؤون الطلابية

الشؤون الطلابية	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		قيمة كا2	Df	مستوى الدلالة
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى			
الافتقار إلى معايير واضحة للانتقال من وإلى البرنامج التعليمي	4	25	2	17	0	0	0.11	1	0.73
القصور في تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي	3	21	3	21	0	0	0.00	1	1.00
عدم وجود آلية لاكتشاف الطلاب المتميزين	3	26	2	16	1	0	7.15	2	0.02
عدم وجود برامج وخطط لرعاية الطلاب المتفوقين	5	35	0	9	0	0	1.32	1	0.25

في هذا الجدول يتضح لنا أنه لا توجد علاقة بين النوع والمعوقات الخاصة بالشؤون الطلابية من وجهة نظر المبحوثين، حيث جاءت جميع الفقرات أقل من المستوى الدلالة (0.05).

الجدول رقم (14) يوضح العلاقة بين سنوات الخبرة والجوانب القيادية

الجوانب القيادية	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		قيمة كا2	Df	مستوى الدلالة
	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر			
عدم وجود ثقافة الجودة عند المسؤولين	12	10	14	9	0	3	3.9	2	1.13
عدم قناعة بعض المسؤولين بتطبيق معايير الجودة	11	12	13	9	2	1	0.77	2	0.67
التغيير المستمر للمسؤولين في الكلية والأقسام	11	7	8	10	7	5	1.1	2	0.57
وجود غموض لدى بعض المسؤولين حول تطبيق الجودة	11	6	14	12	1	4	3.1	2	0.21

تبين من الجدول السابق أنه لا توجد علاقة بين سنوات الخبرة للمبحوثين ووجهات نظرهم حول الجوانب القيادية كأحد معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي.

الجدول رقم (15) يوضح العلاقة بين سنوات الخبرة وأعضاء هيئة التدريس

أعضاء هيئة التدريس	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		قيمة كا2	Df	مستوى الدلالة
	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر			
عدم وجود سياسات مناسبة لاختيار أعضاء هيئة التدريس	21	9	3	9	2	4	8.1	2	0.01
عدم وجود خطط واضحة للتطوير المهني لهم	8	15	16	7	2	0	7.3	2	0.02
ضعف التوازن بين عدد أعضاء هيئة التدريس والطلبة	19	8	7	11	0	3	8.0	2	0.01
قلة استخدام التكنولوجيا من قبل أعضاء هيئة التدريس	17	11	9	11	0	0	1.1	1	0.28

كما هو مبين في الجدول السابق أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كلاً من سنوات الخبرة للمبحوثين ووجهات نظرهم حول محور أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغ مستوى الدلالة بين سنوات

الخبرة وعدم وجود سياسات مناسبة لاختيار أعضاء هيئة التدريس (0.01)، ومع عدم وجود خطط واضحة للتطوير المهني لهمم(0.02)، ومع ضعف التوازن بين عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلبة(0.01) عند درجة حرية (2) لكل منهم.

الجدول رقم (16) يوضح العلاقة بين سنوات الخبرة ومنسقي الأقسام العلمية

منسقين الجودة في الأقسام العلمية	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		قيمة كا2	Df	مستوى الدلالة
	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر			
انعدام الحوافز المعنوية والمالية للمنسقين	12	18	8	4	6	0	8.2	2	0.01
زيادة العبء التدريسي لمنسق الجودة	5	10	20	11	1	1	3.9	2	0.13
الافتقار إلى الخبرة في مجال الجودة	20	14	6	7	0	1	1.8	2	0.40
قلة اعتماد المنسقين على العمل الجماعي	10	12	11	7	5	3	1.2	2	0.53

تبين لنا من الجدول السابق أنه توجد علاقة بين سنوات الخبرة للمبحوثين ومحور منسقين أقسام الجودة، متمثل في فقرة انعدام الحوافز المعنوية والمالية للمنسقين عند مستوى دلالة (0.01)، و درجة الحرية (2)، بينما لم تكن هناك علاقة مع بقية فقرات المحور.

الجدول رقم (17) يوضح العلاقة بين سنوات الخبرة والبنية المادية للبرنامج التعليمي

البنية المادية للبرنامج التعليمي	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		قيمة كا2	Df	مستوى الدلالة
	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر			
عدم توفر العدد الكافي من الكتب والمراجع العربية والانجليزية	10	15	14	6	2	1	4.2	2	0.12
عدم جاهزية المعامل والمختبرات وفقاً للبرنامج التعليمي	10	19	16	3	0	0	11.4	1	0.00
عدم توفر القاعات الدراسية المناسبة والملائمة للطلبة	12	17	14	5	0	0	04.8	1	0.02
عدم وجود برامج وخطط لرعاية الطلاب المتفوقين	16	10	10	12	0		1.2		0.26

يتضح من الجدول أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سنوات الخبرة للمبحوثين ومحور البنية المادية للبرنامج التعليمي، متمثلة هذه العلاقة في الفقرتين، عدم جاهزية المعامل والمختبرات وفقاً للبرنامج التعليمي عند مستوى دلالة(0.00) وهي علاقة قوية، وفقرة عدم توفر القاعات الدراسية المناسبة للطلبة عند مستوى دلالة(0.02) وعند درجة الحرية (2) لكل منهما.

الجدول رقم (18) يوضح العلاقة بين سنوات الخبرة والشؤون الطلابية

الشؤون الطلابية	موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		قيمة كا2	Df	مستوى الدلالة
	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	5 سنوات فأكثر			
الافتقار إلى معايير واضحة للانتقال من وإلى البرنامج التعليمي	20	9	6	13	0	0	6.4	1	0.01
القصور في تطبيق نظام الإرشاد الأكاديمي	12	12	14	10	0	0	0.33	1	0.56
عدم وجود آلية لاكتشاف الطلاب المتميزين	13	16	13	5	0	1	4.5	2	0.10
عدم وجود برامج وخطط لرعاية الطلاب المتفوقين	20	19	7	2	0	0	2.2	1	0.13

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين سنوات الخبرة للمبحوثين ومحور الشؤون الطلابية، في فقرة الافتقار إلى معايير واضحة للانتقال من وإلى البرنامج التعليمي عند مستوى دلالة(0.01) وعند درجة الحرية(1).

النتائج العامة للدراسة

1- تنوع المبحوثين بين مختلف الأقسام العلمية لكلية التربية، وكان أغلبهم من الإناث بنسبة (87.5%)، وأغلبهم لديهم خبرة علمية أقل من خمس سنوات بنسبة (54.2%).

2- أهم معوق يعيق تطبيق معايير الاعتماد البرامجي، هو محور الشؤون الطلابية حسب وجهة نظر المبحوثين، حيث جاء بأعلى متوسطات حسابية مقارنة ببقية المحاور.

3- تبين من الدراسة أن التغيير المستمر للمسؤولين في الكلية والأقسام العلمية، هو أهم معوق لتطبيق معايير الاعتماد البرامجي في محور الجوانب القيادية من وجهة نظر المبحوثين، بمتوسط حسابي (2.13).

4- تبين من الدراسة أن عدم وجود سياسات مناسبة لاختيار أعضاء هيئة التدريس هو أهم معوق في محور أعضاء هيئة التدريس، بمتوسط حسابي (2.50).

5- قلة اعتماد المنسقين على العمل الجماعي جاء كأهم معوق في محور منسقين الجودة، بمتوسط حسابي (2.29).

6- تبين أن عدم توفر العدد الكافي من الكتب والمراجع العربية والأجنبية هو أهم معوق في محور البنية المادية للبرنامج التعليمي بمتوسط حسابي (2.46).

7- تبين من الدراسة أن عدم وجود آلية لاكتشاف الطلاب المتميزين، وبرامج وخطط لرعاية الطلاب المتفوقين، هو أهم معوق في محور الشؤون الطلابية بمتوسط حسابي (2.58).

8- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نوع المبحوثين ووجهات نظرهم حول معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي.

9- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سنوات الخبرة للمبحوثين ووجهات نظرهم حول أغلب معوقات تطبيق معايير الاعتماد البرامجي (أعضاء هيئة التدريس، منسقي الجودة، البنية المادية للبرنامج التعليمي، الشؤون الطلابية).

التوصيات:

1- إعطاء دورات تدريبية لمنسقي الجودة بالكليات؛ للتعرف على أهمية تحقيق الجودة وأهم أهدافها، ودعمهم مادياً ومعنوياً.

2- يجب أن توفر إدارة الجودة بالجامعة آليات واضحة ومعلنة لرفع كفاية أعضاء هيئة التدريس.

3- الاهتمام بنشر ثقافة الجودة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين والموظفين والطلبة، وذلك من خلال إجراء محاضرات تثقيفية لإقناعهم بأهمية التغيير وتحسين الأداء، وأهمية تطبيق معايير الاعتماد البرامجي.

4- التزام الإدارة العليا على اختلاف مستوياتها بعملية تطبيق ضمان الجودة ومتابعة مجرياتها.

5- وضع معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في الجامعة في المجالات التعليمية والخدمية، والإدارية، والمالية.

6- توفير البنية التحتية اللازمة للتطبيقات الإجرائية لإدارة الجودة.

Abstract

Obstacles to the application of program accreditation standard from the perspective of faculty members field study on faculty members at the faculty of education, university of sirte.

This study aims to identify the most important obstacles of the application of program accreditation standard from the viewpoint of faculty members at the faculty of education, university of sirte, and whether there is a relationship between the type respondents and the years of experience And the view of the faculty members towards these obstacles.The study puts main question. what are the most important obstacles of theprogram accrediation criteria from the viewpoint of the faculty members? The study found the mostaccredit important obstacle to the application of program accreditation criteria is the lack of quality coordinators in the field of quality.

قائمة المراجع

1- ابن منظور، بن مكرم، محمد ،(1986) معجم لسان العرب، لبنان، دار بيروت للطباعة.

2- إدريس، جعفر عبدالله، أحمد، عثمان إبراهيم، والأختر، عبد الرحمن عبد الله،(2012)، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية، دراسة حالة جامعة الطائف، مجلة امارباك تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (3)، العدد (7)، ص 51 .

3- الحمالي، راشد محمد،(2008)،التقويم والاعتماد أداة لضمان الجودة في الجامعة الاسلامية، مؤتمر الجودة والاعتماد في الجامعة الاسلامية، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود.

4- الدراكة، مأمون، وستيلي، طارق، (2002)، الجودة في المنظمات الحديثة، دار الصفاء، عمان.

5- دريب، محمد جبر ، (2014)، معوقات ومتطلبات الجودة والتطبيقات الاجرائية لضمانها في العملية التعليمية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد (15)، السنة الثامنة، ص 83.

6- رقاد، صليحة، ولعكيكزة ياسين، (2016)، معوقات تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية، دراسة حالة الجامعات العمومية الجزائرية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبيةوالمالية، العدد(3)،ص 107.

7- العزاوي، محمد عبد الوهاب، (2005)، إدارة الجودة الشاملة، دار اليازوري العلمية، عمان.

8- العضاضي، سعيد علي، (2012)، معوقات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي الجامعي، المجلد الخامس، العدد(9)، ص 67.

9- العنزي، قاسم محمد، والكرعاوي محمد إبراهيم، والحبوري حيدر جاسم،(2015)، واقع استخدام معايير الاعتماد الأكاديمي في العملية التعليمية، دراسة تجريبية لعينة من كليات جامعة الكوفة، مجلةالغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد التاسع، العدد(32)،ص 191.

10- قادة، يزيد، (2011)، واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية: دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة، دراسة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

11- قاسم، أمجد، (11 ديسمبر2012)، نظم الاعتماد الأكاديمي: تعريفه وأهميته وأنواعه، تم استرجاعها بتاريخ 24 أغسطس2019 من www.al3loom.com

12- محمد، عبدالله عبد الكريم،(2013)، مدى توافر أسس إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القيادة والادارة، جامعة العلوم الماليزية.

13- مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، (2011)، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق الدولية، مصر.

14- مرجين، حسين سالم،(3-4 ديسمبر2017) برامج الجودة وضمانها في الجامعات الليبية الحكومية: جامعة سرت نموذجاً، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي التاسع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، القاهرة.

15- المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي،(2008).

16- المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي،(2016).